

تقرير

وزيرة بريطانية:

لمعاقبة مقاتلينا إلى جانب إسرائيل

اعتراف رسمي بـ فلسطين، وعملية السلام لا تتقدم إلى الأمام، والواقع على الأرض يتغير».

واعترفت «البارونة» أن رئيسة الحكومة الحالية تيريزا ماي، أبدت «افتقاراً حقيقياً إلى الشجاعة والقيادة الأخلاقية»، بسبب عدم حضورها مؤتمر باريس للسلام في كانون الثاني الماضي، بالإضافة إلى منعها الاتحاد الأوروبي من اعتماد بيانها الختامي. وقالت: «لديك زملاء يقفون في البرلمان وينكرون حق فلسطين في الوجود، مثل النائب المحافظ روب هالفون، الذي قال إن الفلسطينيين يمكن أن يعيشوا في الأردن، وهذا ينكر عليهم الحق في الوجود. كل أنواع المعارضة لسياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية تعتبر الآن غير شرعية».

وأضافت وارسلي «أرسلت إلى مجلس اللوردات يومياً. كان الناس يطرحون أسئلة عن الحرب على غزة، حيث إن الوضع كان أخذاً في التصعيد. اضطرت إلى تكرار ما كانت تقول الحكومة، إلى أن أتت اللحظة التي قلت فيها هذا يكفي».

(الأخبار)

هذا لا يمكن أن يكون قانونياً». واعتبرت أن «السبب الوحيد الذي نسمح به لوجود هذه الثغرة هو (جيش الدفاع الإسرائيلي)، لأننا لا نملك الشجاعة الكافية لنقول: إذا كنت تحمل الجنسية البريطانية، يمكنك اختيار القتال من أجل دولتنا فقط».

وأشار الموقع إلى أن العشرات من المواطنين البريطانيين يتطوعون في الجيش الإسرائيلي عبر برنامج «مجال». ونقل عن متحدث باسم البرنامج، قوله إن «العدد الدقيق سر للدولة، ويجب مراجعة (وزارة الدفاع الإسرائيلية)». وأشارت وارسلي إلى أن إسرائيل «ارتكبت جرائم حرب في هجومها على غزة في عام 2014»، مضيفاً إن «سياستنا تجاه إسرائيل معيبة»، واستذكرت موقف بلاده من الاعتراف بـ فلسطين كدولة بالقول: «إذا عدت إلى التصريحات التي أدلى بها (وزير الخارجية آنذاك) ويليام هيغ، ترى أن الحكومة أخلت الموضوع، وقالت ربما خلال الأشهر الستة المقبلة... من أربع أو خمس سنوات، ما الذي تغير؟ لا تزال المستوطنات قائمة، وليس هناك

كشفت الوزيرة البريطانية السابقة سعيدة وارسلي، التي تسعى حالياً إلى إضرار قانون يحاكم البريطانيين الذين يتطوعون للقتال إلى جانب الجيش الإسرائيلي، أن هؤلاء يستغلون «ثغرة» في القانون، تسمح لهم بالقتال إلى جانب الجيوش النظامية، بينما يعاقبون في حال قتالهم إلى جانب تنظيمات غير حكومية

دعت وزيرة الدولة السابقة في مكتب الشؤون الخارجية البريطانية، سعيدة وارسلي في مقابلة أجرتها مع موقع «ميدل إيست آي»، إلى معاملة المتطوعين البريطانيين في الجيش الإسرائيلي كمقاتلين «أجانب» يجب ملاحقتهم قضائياً عند عودتهم إلى المملكة المتحدة، وتسعى وارسلي التي استقالت من منصبها في حكومة ديفيد كاميرون، بسبب عدم إدانة الحكومة لحرب إسرائيل على غزة عام 2014، والتي تحمل لقب «البارونة» في مجلس اللوردات الإنكليزي، إلى سد «الثغرة» القانونية المصممة لحماية إسرائيل». وقالت في مقابلتها إن القانون لا يحاكم «البريطانيين الذين يقاتلون في جيوش دول مثل إسرائيل وباكستان، بينما يحاسب الذين يقاتلون في الجماعات غير الحكومية مثل المنظمات الكردية والمتشددين».

وأضافت: «إذا ذهبت وحاربت من أجل أي مجموعة (غير حكومية)، فسوف تتعرض للملاحقة القضائية عند عودتك، لكن إذا خرجت وحاربت من أجل (الرئيس السوري بشار) الأسد، أقتض بموجب قانوننا، أنه أمر عادي



يتطوع المقاتلون من المواطنين البريطانيين في الجيش الإسرائيلي عبر برنامج «مجال» (أف ب)

مصر

القاهرة والرياض: «تجاوز» تيران وصنافير... وعودة «الأهوال»

وبحسب مصدر مصري لـ «الأخبار»، لقد تم التوافق «غير المعلن» على إرجاء حسم ملف جزيرتي تيران وصنافير بعدما أبطل القضاء المصري اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بحكم نهائي غير قابل للطعن. ولم يتم التطرق إلى الاتفاقية على مستوى الاتصالات التي جرت أخيراً بتوافق على «تجاوز هذه النقطة والعمل على مواقف مشتركة في مختلف الأزمات العربية، ولا سيما في سوريا واليمن».

وحول سبب تقرب موعد الزيارة، قال المصدر إن هناك رغبة من الرئاسة المصرية في إنهاء الأزمة وإن «نتائج اللقاء في البحر الميت كانت إيجابية بشكل كبير»، مشيراً إلى أن الملك سلمان انتصر للجناح الراغب في استعادة العلاقات المصرية السعودية، وهو الأمر الذي يقدره السيسي ويدعمه لقناعته بأن السعودية «شريك استراتيجي لمصر ولعبت دوراً كبيراً في دعم ثورته على الإخوان».

وكانت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية سحر نصر، قد وقعت أمس، اتفاقاً مع الصندوق السعودي للتنمية لتأسيس شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، والتي تهدف إلى الاستثمار المباشر وغير المباشر في الشركات الناشئة وريادة الأعمال والشركات الصغيرة، بقيمة 451 مليون جنيه، إضافة إلى الاستثمار في حاضنات الأعمال وصناديق إدارة رأس مال المخاطر والشركات المختلفة.

القاهرة - جلال خيرت

بعد ساعات من عودة الدفء إلى العلاقات المصرية - السعودية عقب لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، على هامش القمة العربية، صدرت تعليمات سعودية لاستئناف جميع الاتفاقيات المتعلقة على المستوى الاقتصادي مع القاهرة، وخصوصاً في مجال الاستثمارات، كما سيتم استئناف العمل بمشاريع عدة مثل جامعة الملك سلمان في جنوب سيناء، خلال الأسابيع المقبلة.

وستشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين استكمالاً في ما يتعلق بالاتفاقيات التي جُمدت مع بداية التوتر، فيما سيصل مسؤولون سعوديون إلى القاهرة خلال الأيام المقبلة لمناقشة أوجه التعاون والاستثمارات السعودية التي سيتم ضخها، وبعضها سيوقع اتفاقات جديدة خلال القمة المصرية - السعودية المرتقبة في الرياض خلال النصف الثاني من شهر نيسان المقبل على ما يبدو، بسبب ارتباط السيسي بزيارة واشنطن الأسبوع المقبل.

وستستغرق زيارة السيسي للرياض، بحسب الترتيبات الأولية التي تجريها الرئاسة يوماً أو يومين على أقصى تقدير، يلتقي خلالها الملك سلمان وولي العهد وستعقد جلسة مباحثات موسعة بين الوزراء المصريين ونظرائهم السعوديين.

فالتوسع الذي جاء شرق الموصل لأربيل، مقابله نفوذ للسليمانية في كركوك.

بغداد تتحرك؟

من العاصمة، دعا الرئيس فؤاد معصوم جميع القوى في كركوك إلى احتواء التوترات، مطالباً الحكومة بتنفيذ بنود المادة 140 الخاصة بمستقبل المدينة. أما اللجان الخاصة بالمسؤولين العراقيين، فدعت القيادات إلى وقفة حقيقية كي لا تصبح كركوك جزءاً من إدارة السليمانية. وترى تلك الفرق ضرورة اللجوء إلى «الحكمة الاتحادية» لإبطال تصويت مجلس المحافظة، قبل بدء انتخابات مجالس المحافظات، وإلا فسيفسر العراق كركوك في الوضع الراهن.

لكن الفرق نفسها ترى أن الركود إلى المحكمة لن يجدي نفعاً، والأمور تنحو باتجاه تصعيد سياسي، وعقوبات مالية من بغداد تجاه كل دائرة ترفع علم كردستان من دون موافقتها، ومحاسبة المسؤولين عن مثل تلك الخطوات. كذلك، فإن خيار الذهاب إلى السفارات الكبرى للملمة الاشتباك القائم مطروح، فيما لا تستبعد أيضاً إمكانية تدهور العلاقات وصولاً إلى التصادم المسلح بين الفصائل الموالية لبغداد مع قوات «البشمركة» و«الأسايش». وأمام احتمال التدهور، فإن فرق المستشارين يصرون على الحكومة لاتخاذ موقف جدي بشأن المسألة قبل أن تتحول إلى قضية مجتمع دولي.

وإلى أن تبت بغداد قرارها في كيفية معالجة الأزمة وحدود التحرك، فقد كان لافتاً أمس إعلان قائد قوات «البشمركة»، جنوب كركوك، وستا رسول، أن «المدينة عادت إلى إقليم كردستان من الناحية العسكرية، لكنها لا تزال غير محسومة من الناحية الإدارية»، معتبراً أن «رفع العلم حق طبيعي للشعب الكردي». وأضاف أن «العلم رفع بتضحيات القوات الكردية»، الأمر الذي فسّره قيادات عسكرية عراقية بأنه إعلان جاهزية حربية، خصوصاً إذا ما تقدّمت القوات إلى تلك المنطقة لاستعادة هيبة الدولة... ف«طبول الحرب قد قرعه حزب الطالباني وسيدفع ثمنها البرزاني».

الاستحواذ على مناطق نفطية، هو أساساً بحاجة إليها، في ظل حاجته الملحة إلى مردود مادي «مستمر» له ولحزبه وقاعدته الجماهيرية.

حاول حزب الطالباني جسّ نبض بغداد، فعمد إلى إجراء «بروفا» كانت بسيطرة مسلحيه على مقر شركة «نفط الشمال» في كركوك، الشهر الماضي، حيث أوقفوا كافة الأعمال فيها، وأرسلوا العمال إلى منازلهم. حينها، بدأ الإعداد جدياً لعملية تمهيد «استقلال كركوك»، بشرط أن تكون على مراحل، أي الاقتصار المرحلي فقط على



سيكون العراق أمام مرحلة معقدة جداً، وحساسة في الأشهر القليلة المقبلة



رفع العلم الكردي، لتكون رسالة واضحة من السليمانية - ويرضى كافة الأطراف الكردية. أن «ما بعد الموصل» مختلف عما قبله، وأن الأكراد باتوا جاهزين لمثل هذه الخطوة.

المشهد هنا اكتمل. الأكراد يدعمون طالباني، واصفين خطواته بـ«القانونية والدستورية، التي كان من المفترض أن تكون منذ 2003». لم يخالف رفع العلم الدستور العراقي، بتعبير أكثر من مصدر كردي، لكن أحدهم رأى أنه «كان من المستحسن إجراء اتفاق مع جميع مكونات كركوك»، إلا أن هذه الخطوة «لا تضر بالتعايش السلمي في المدينة». لكن في النقاشات الداخلية، يعيد متابعون ما حدث إلى صراع داخلي في البيت الكردي الواحد. ومن المؤكد لدى تلك المكونات أن الخطوة تهدف إلى فرض إرادة حزب الطالباني في كركوك، وإجبار حزب البرزاني على التسليم بان الأمر لحزب «الاتحاد».

«السلك الدبلوماسي الفلسطيني في أوروبا يتحدث عن الانتهاكات الإسرائيلية واستمرار خرق حل الدولتين للجهات المسؤولة... هذا كل شيء، فلا يمكن منع أحد من زيارة إسرائيل أو حتى الهجرة».

في غضون ذلك، حاولنا التواصل مع وزارة الداخلية الفرنسية وسؤالها عن حالات الهجرة إلى مستوطنات الضفة بدعم إسرائيلي وعلم فرنسي، لكنها لم ترد على تلك الأسئلة.

لا تقتصر الحال على النموذج الذي يمثله ديفيد وإخوته من مولدافيا، بل إن الإسرائيليين يعملون على استغلال الأوضاع الأمنية في شرق أوروبا عامة، وتحديداً أوكرانيا، حيث أنشأت السفارة الإسرائيلية مكتباً يشبه القنصلية لتسجيل العائلات اليهودية هناك من أجل نقلهم إلى إسرائيل، علماً بأن ذلك المكتب يصرف ثلاثة آلاف دولار لكل عائلة قبل السفر، كما يجري تعليمهم اللغة العبرية ووعدهم بتوفير مسكن وعمل. ووصلت 45 عائلة أوكرانية إلى فلسطين المحتلة في الثامن والعشرين من الشهر الحالي، تقول تل أبيب إنهم يهود.

وشركات فرنسية للمستوطنات». وأقر هذا الدبلوماسي بأنه ليس لدى السلطة تصور عن كيفية تقديم احتجاج حتى على هكذا تطورات مكشوفة، فكيف بعمليات التجنيد، مضيفاً:

